الفصل الثاني

نظريات التنمية الكلاسيكية والليبرالية المحدثة

Classical and Neo-liberal Development Theories

- آدم سميث والسوق الحرة
- الكينزية
- نظريات التحديث
- المعونات التنموية
- الليبرالية المحدثة
- سياسات التكيف البنائي
- الأزمة المالية الآسيوية

يتناول هذا الفصل نظريات التنمية التي تركز على الدور الرئيس للسوق في تعزيز التقدم الاقتصادي.

obeikandl.com

النظريات الكلاسيكية

مع أن الجزء الأكبر من هذا الكتاب يركز على نظريات وتطبيقات التنمية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أنه من المهم الاعتراف بأن تلك الأفكار لم تظهر في فراغ أكاديمي، بل إنها كانت متجذرة في التراث التنظيري الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي تطور في أوربا منذ القرن الثامن عشر (Martinussen 1997: Chapter 2).

ويعتبر آدم سميث أحد أبرز المنظّرين الذين أثروا على الأفكار اللاحقة عن التنمية الاقتصادية من خلال كتابه المعنون بحث *في طبيعة وأسباب ثروة الأمم* *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations* الصادر سنة ١٧٧٦م الذي كتبه ردًّا على التركيز الميركنتلي (التجاري) للسياسة الاقتصادية في أوربا الغربية في ذلك الوقت. فقد كانت التجارة، في القرن الثامن عشر، هي القوة الرئيسة للنمو الاقتصادي؛ حيث كان للتجار وبخاصة الشركات التجارية الكبيرة (مثل شركة الهند الشرقية) تأثير كبير على الحكومات القومية. ولكي يحافظوا على مصالحهم، دعم التجار إجراءات حمائية سمحت لهم بممارسة نشاطاتهم بعيدًا عن المنافسة التي اعتبروها غير ضرورية. وتضمنت السياسة الحمائية تعريفات جمركية عالية على الواردات من السلع المنتجة خارج البلاد ولذا كان أرخص للعملاء أن يشتروا سلعًا منتجة محليًّا. واعتبر آدم سميث أن هذا الشكل من التنظيم يضر بالنمو الاقتصادي للبلاد ويحول دون تحقيق مزيد من الثروة لكل الناس، وليس فقط للطبقات التجارية. وطالب سميث بتركيز مزيد من الاهتمام على الإنتاج بدلا من التجارة في التنمية الاقتصادية، كما زعم بأن تقسيم العمل سيساعد على تحسين الإنتاجية وبالتالي النمو الاقتصادي وخلق الثروة. ويعني تقسيم العمل تقسيم العملية الإنتاجية (صناعة

الملابس مثلاً) إلى عدة مراحل، فبدلاً من أن يقوم شخص واحد بكل المراحل، يركز أناس مختلفون على جانب واحد من العملية مما يجعلهم أكثر مهارة في أداء هذه المهمة كما يمكن إنتاج أجزاء أكثر في الوقت نفسه.

ويمكن تنظيم أداء هذا النظام المفترض، كما زعم سميث، بواسطة "اليد الخفية للسوق" بدلا من الدولة (انظر الفصل الأول لمناقشة تلك العوامل) حيث اعتقد أن الأفراد سيتصرفون وفقًا لمصلحتهم الذاتية؛ وبناءً عليه إذا كان سعر سلعة ما مرتفعًا جدًّا فلن يشتريها أحد ولن يكون أمام البائع إلا تخفيض الأسعار أو التحول لبيع شيء آخر، وبنفس الطريقة عندما تصبح الأجور متدنية جدًّا، فإن العمال سيبحثون عن وظائف أخرى. وبرغم أن كتاب سميث هذا قد صدر قبل الثورة الصناعية إلا أنه لازال مؤثرًا جدًّا في الوقت الحاضر نظرًا لفكرته عن دور السوق في التنمية الاقتصادية. ويعرف هذا الاقتراب المتمركز حول السوق للتنمية الاقتصادية أيضًا بمصطلح اقتصاديات *دعه يعمل* laissez-faire.

وهناك اقتصادي كلاسيكي آخر ذو تأثير كبير هو ديفيد ريكاردو الذي عاش في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر وكان متحمسًا ومناصرًا كبيرًا للتجارة الحرة وطور نظرية "الأفضلية المقارنة"، التي أوصت البلدان أن تركز على إنتاج -ومن ثم بيع- السلع التي تتمتع بأفضلية في إنتاجها نظرًا لمواردها مثل الأرض، المصادر الطبيعية، العمالة، و الخبرة الفنية أو العلمية وهو ما يعني تقسيمًا عالميًّا للعمل. وقد زعم ريكاردو أنه من الأفضل للبلدان أن تتخصص بهذه الطريقة بدلا من محاولة إنتاج كل شيء، لأنه من خلال التخصص سيكون الإنتاج أكثر كفاءة وسيكون هناك قدرة أكبر للنمو ويمكن استخدام الموارد النادرة بكفاءة أعلى (انظر الشكل ٢,١).

بدون تجارة

البلد أ	البلد ب	البلد ج	إجمالي الإنتاج
قوة عمل كبيرة رخيصة	موارد معدنية كبيرة	أراضي زراعية شاسعة	
ملابس ٥٠٠ دولار	ملابس ١٠٠ دولار	ملابس ٢٠٠ دولار	ملابس ٨٠٠ دولار
قمح ٢٠٠ دولار	قمح ٢٠٠ دولار	قمح ٥٠٠ دولار	قمح ٩٠٠ دولار
صلب ١٠٠ دولار	صلب ٥٠٠ دولار	صلب ١٠٠ دولار	صلب ٧٠٠ دولار
المجموع ٨٠٠ دولار	المجموع ٨٠٠ دولار	المجموع ٨٠٠ دولار	المجموع ٢٤٠٠ دولار

التجارة في ظل الأفضلية المقارنة

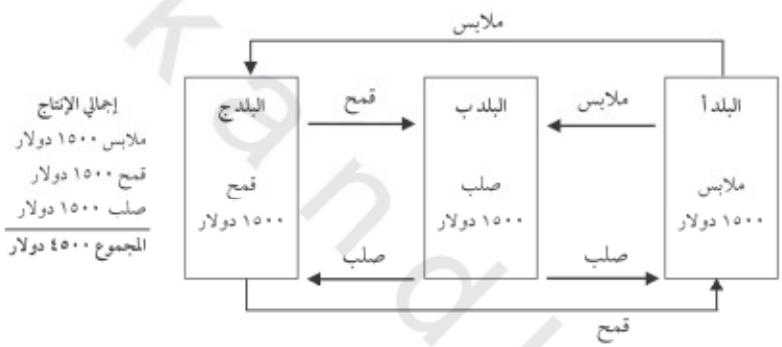

الشكل (١ , ٢). الأفضلية المقارنة.

نظرية النمو الاقتصادي

مثلت الأحداث الاقتصادية الهامة التي شهدتها بدايات القرن العشرين، وخاصة انهيار وول ستريت في ١٩٢٩م والكساد الكبير في الولايات المتحدة في الثلاثينيات، تحديًّا "لاعتقاد" الاقتصاديين الكلاسيكيين في السوق كأداة لتعظيم الاستخدام الكفء للموارد والسعادة الإنسانية. ونتيجة لذلك الإخفاق الذريع للسوق الحرة في التوصل إلى نقطة توازن بدأ الاقتصاديون في تطوير فهم جديد للاقتصاديات القومية. وكان الاقتصادي البريطاني جون مايناردكينز John Maynard Keyens، الذي

نشر في ١٩٣٦م كتابه المعنون "*النظرية العامة للتوظيف، الفائدة والنقود*" *'The General Theory of Employment, Interest and Money'*، الأبرز في هذا المجال. وتمثلت فكرة كينز في أن السوق الحرة لم تكن بالضرورة القوة الإيجابية التي آمن بها الكثيرون، اتباعا لآدم سميث. وزعم كينز أن مفتاح النمو يتمثل في الاستثمارات الحقيقية، على سبيل المثال الاستثمار في مشاريع البنية الأساسية الجديدة (بدلا من المستبدلة). وأن هذا الاستثمار سيكون له تأثير إيجابي على خلق فرص العمل فضلاً عن توليد الثروة من خلال الأثر المتضاعف multiplier effect (انظر الشكل ٢,٢). ومع أن، هذا الأثر يعمل بطريقة عكسية أيضًا، فكذلك يمكن للمستويات المتراجعة للاستثمار الحقيقي أن تؤدي إلى حركة حلزونية منحدرة إلى أزمة اقتصادية.

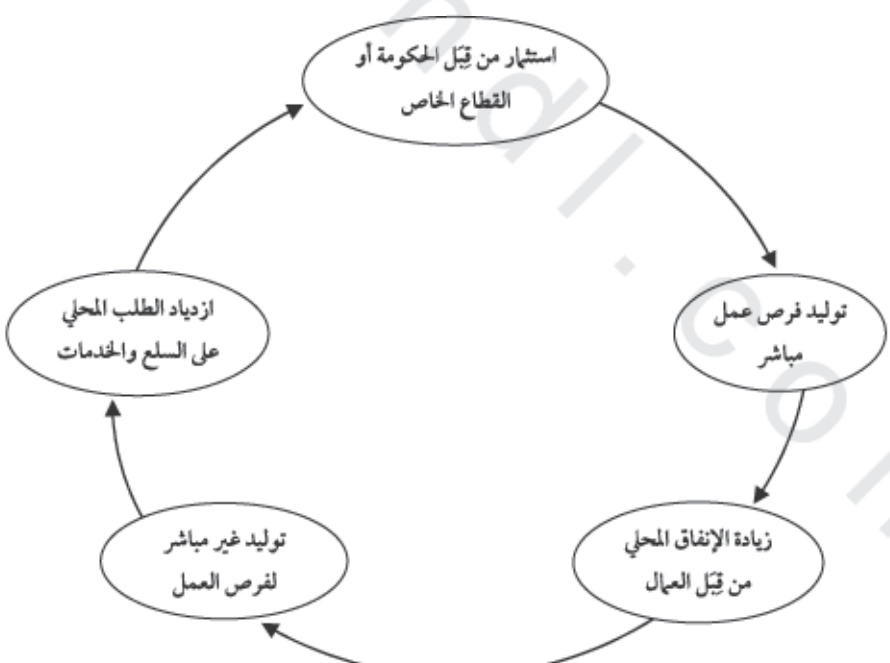

الشكل (٢ , ٢). التأثير المضاعف.

وبخلاف الاقتصاديين الكلاسيكيين، رأى كينز دورًا أساسيًّا للحكومة في تعزيز النمو الاقتصادي. فبدلا من ترك السوق يعمل منفردًا، أشار كينز أنه يمكن للحكومات أن تتدخل لتشجيع الاستثمار سواء من خلال السياسات النقدية من قبيل تغيير معدلات الفائدة، أو بشكل مباشر من خلال الإنفاق الحكومي، فعلى سبيل المثال، عندما تمول حكومة ما مشروع بناء طريق، فإن هذا سوف يخلق فرص عمل ليس لعمال بناء الطرق فقط وإنما أيضًا لموردي مواد وآلات بناء الطرق. وسينفق العمال النقود مما يدعم وظائف أناس آخرين، وستحقق الشركات أرباحًا يمكن أن تستثمر بشكل أكبر في رأسمال إنتاجي. ولذا كان ينظر للإنفاق الحكومي كوسيلة لترويض الأزمات (Preston 1996: 157). ومع أن كينز لم يكتب بشكل خاص عن الظروف الاقتصادية لبلدان الجنوب، إلا أن أفكاره بخصوص نشاطات الحكومة مثلت منطلقًا للتدخلات التنموية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

إعادة الإعمار بعد الحرب العالمية الثانية

منحت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية الأمم الغربية الفرصة لاتخاذ أفضل أشكال التنظيم والتدخل الملائمة لضمان عدم حدوث الأزمات الاقتصادية التي شهدها العالم في ثلاثينيات القرن العشرين مرة أخرى. كذلك كان هناك إرادة لتعزيز وتشجيع قيام عالم أكثر سلمية بحيث تحل الدبلوماسية والمفاوضات مكان الحروب، ففي المجال الاقتصادي أدى مؤتمر بريتون وودز Bretton Woods، الذي عقد في ١٩٤٤م في ولاية نيو هامشير الأمريكية بحضور ممثلين عن ٤٤ بلدًا، إلى إنشاء ثلاث مؤسسات دولية رئيسة هدفت إلى تعزيز نمو اقتصادي مستقر ضمن النظام الرأسمالي وهي صندوق النقد الدولي (IMF)، البنك الدولي والاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية

والتجارة (الجات) (GATT) (انظر الإطار ٢,١). وبرغم أن القرارات اتخذت بهدف التأثير على كل العالم غير الشيوعي، إلا أن البلدان الممثلة في المؤتمر كانت في معظمها من العالم الصناعي. وستتم مناقشة طبيعة التمثيل في المؤسسات الدولية بالتفصيل في الفصل السابع.

الإطار (٢,١)

مؤسسات بريتون وودز

تعتبر كل التنظيمات جزئيًا، من الناحية النظرية، تابعة لنظام الأمم المتحدة، لكنها في الواقع مستقلة.

صندوق النقد الدولي (IMF) يهدف صندوق النقد الدولي إلى المحافظة على استقرار العملة وتطوير التجارة العالمية. وتقوم بهذا الدور بشكل كبير من خلال تقديم الدعم والنصيحة للبلدان التي تواجه مصاعب. فمثلا، كان صندوق النقد الدولي مؤسسة أساسية في محاولات تحقيق الاستقرار الاقتصادي في أعقاب أزمة الدين في الثمانينيات والتسعينيات.

مجموعة البنك الدولي يستخدم مصطلح البنك الدولي في العادة للإشارة إلى منظمة واحدة، لكن في الحقيقة يوجد هناك خمس وكالات ضمن مجموعة البنك الدولي. ومن بين تلك فإن مصطلح "البنك الدولي" يرتبط بشكل أكثر صحة بالبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية IBRD وجمعية التنمية الدولية IDA فقط.

البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية (IBRD) أنشئ هذا البنك في ١٩٤٥م عقب مؤتمر بريتون وودز في ١٩٤٤م. وكان هدفه الأساس يتمثل في المساعدة في إعادة بناء أوربا وتطويرها، إلا أنه بعد نجاح خطة مارشال (انظر الإطار ٢,٢) تحوَّل اهتمام المنظمة إلى المناطق الأفقر في العالم. ويوفر البنك قروضًا للحكومات الوطنية بمعدلات فائدة أقل من المستويات التجارية. وتتكون المنظمة اليوم من ١٨٤ عضوًا وتتحدد حقوقهم التصويتية وفقًا لمستوى المساهمة الاقتصادية لدولهم؛ ولذا تهيمن دول العالم الأغنى على البنك. ومنذ إنشائه أقرض البنك ١٨٣ بليون دولار أمريكي لتمويل مشروعات بنية أساسية كبيرة الحجم لتعزيز التنمية.

جمعية التنمية الدولية (IDA) بالنسبة للدول الفقيرة جدًّا فإن معدلات الفائدة حتى تلك التي تكون أقل من المستويات التجارية تعتبر عالية جدًّا، لذلك أنشئت جمعية التنمية الدولية عام ١٩٦٠م وقدمت قروضًا بدون فوائد لثمانين من أفقر بلدان العالم. ومع أنه يجب على تلك البلدان أن تدفع بعض التكاليف الإدارية، إلا أن الجمعية توفر وسائل لتمويل ذلك. ولدى الجمعية حاليا ١٦٤ عضوًا وأقرضت ١٤٢ بليون دولار أمريكي منذ ١٩٦٠م.

شركة التمويل الدولية (IFC) عملت شركة التمويل الدولية منذ إنشائها عام ١٩٦٥م مع شركات القطاع الخاص في البلدان النامية للمساعدة في تطوير مستويات الاستثمار ونجاح قطاع الأعمال. ومن خلال تقديم القروض، والنصح والضمانات المالية، تسهم الشركة في خفض مخاطر التجارة بالنسبة للقطاع الخاص.

وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف (MIGA) غالبًا ما تنظر شركات القطاع الخاص إلى الاستثمار في بلدان العالم الأكثر فقرًا بشك وريبة نظرًا للقلق حول عدم الاستقرار السياسي، والقيود المفروضة على حركات الاستثمار، والخوف من مصادرة الملكية من قبل الحكومات المحلية. ولكي تساعد في تدفق الاستثمار الخاص، قدمت الوكالة خدمة الضمانات. وهذا يعني أنه في حالة تعرض شركات القطاع الخاص لخسائر لأسباب غير تجارية ستتكفل الوكالة بتغطية تلك الخسائر وهذا ما شجع الاستثمار من قبل القطاع الخاص. ومنذ تأسيسها عام ١٩٨٨م ضمنت الوكالة ما يزيد عن ٥٠ بليون دولار أمريكي من الاستثمارات.

المركز الدولي لتسوية الخلافات الاستثمارية (ICSID) أنشئ المركز في ١٩٦٦م وكما هو الحال مع شركة الدولية (IFC) ووكالة ضمان الاستثمار (MIGA)، حاول المركز زيادة تدفق رأس المال الخاص إلى بلدان العالم الأكثر فقرًا. ويقدم المركز تحكيمًا في الخلافات الاستثمارية ويساعد في تعزيز الثقة في التعاملات بين الحكومات والمستثمرون الأجانب.

الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الجات) (GATT) أنشئت عام ١٩٤٧م، وكان دورها يتمثل في تعزيز التجارة الحرة بين أعضائها. وقد تكونت في بداية الأمر من ٢٣ عضوًا إلا أن عدد أعضائها عند تحولها إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) عام ١٩٩٥م وصل إلى ١٢٤ عضوًا. لقد عملت الجات من خلال سلسلة من المفاوضات أو "الجولات" حاول الأعضاء في كل جولة منها التوصل إلى اتفاقيات حول خفض التعريفات ومد نطاق التجارة الحرة إلى قطاعات اقتصادية جديدة. وقد كان هناك ثماني جولات خلال عمر منظمة الجات.

المصادر: Dicken (2003); IMF (2003); MIGA (2004); Potter *et al*. (2004); Power (2003); Thomas and Allen (2000); World Bank (2003a)

إن أهمية دور الحكومة، أو في حالة مؤسسات بريتون وودز، المنظمات التعددية، في التدخل الاقتصادي من أجل التنمية قد انعكس بوضوح في خطة مارشال، والتي عرفت رسميًّا "ببرنامج الإنعاش الأوربي" الذي كان بمثابة القناة التي

تدفق من خلالها الدعم الأمريكي لتمويل إعادة الإعمار في أوربا (انظر الإطار ٢,٢). واستمر البرنامج خلال الفترة ١٩٤٨-١٩٥٢م عكَس خلالها النظرية الكينزية فيما يتعلق بأن الاستثمار في برامج البنية الأساسية لم يكن يهدف فقط إلى إعادة توليد رأسمال مادي في أوربا، بل كان يهدف أيضًا إلى المساهمة في إطلاق الاقتصاديات القومية للمنطقة. فضلاً عن ذلك، شعرت الولايات المتحدة بأن المساهمة في تلك العملية سيقلص إمكانية سقوط الأمم الأوربية في الشيوعية.

الإطار (٢,٢)

خطة مارشال

أعلنت خطة مارشال، التي تعرف أيضًا ببرنامج الإنعاش الأوربي في ٥ يونيو ١٩٤٧م من قبل وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال. ووفقًا لذلك البرنامج قدمت حكومة الولايات المتحدة مساعدة مالية لحكومات أوربا الغربية للمساعدة في إعادة بناء بنيتها الأساسية واقتصادياتها بعد الحرب العالمية الثانية. وقد كانت الولايات المتحدة مدفوعة في مساعدتها تلك بما هو أكثر من النية الطيبة، حيث إن إعادة تأهيل الاقتصاديات الأوربية كان يعني توفير أسواق للسلع الأمريكية كما يسهم في المحافظة على نظام تجاري قابل للحياة. كذلك، ونظرًا للقلق حيال التهديد الشيوعي، شعرت الإدارة الأمريكية أن توفير تلك المساعدة سيقلص احتمال التحول تجاه الشيوعية داخل أوربا الغربية.

وخلال الفترة بين ١٩٤٨م إلى ١٩٥٢م تم تحويل قرابة ١٧ بليون دولار أمريكي كجزء من البرنامج. وفي ذروة البرنامج، مثلت التحويلات ما يقارب ٢-٣٪ من إجمالي الناتج القومي الأمريكي، وهو رقم أعلى بكثير مما تخصصه الحكومة الأمريكية للمساعدات التنموية اليوم. وقد ذهبت معظم المساعدات إلى بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا الغربية، وايطاليا. وأنشئت منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي (OEEC) لإدارة البرنامج. وفي ١٩٦١م تغير اسم تلك المنظمة إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). وتتكون تلك المنظمة حاليا من ٣٠ بلدًا؛ حيث انضم إلى الأعضاء الأصليين من أوربا الغربية وأمريكا الشمالية كل من اليابان، واستراليا، ونيوزيلندا، و فنلندا، والمكسيك، وكوريا الجنوبية.كما التحق بالمنظمة كل من جمهورية التشيك، والمجر، وبولندا، وسلوفاكيا في أعقاب تحولها إلى اقتصاديات السوق.

المصادر: Binns (2000); Chenery (1989); OECD (2003); Preston (1996)

كما أسهم خطاب تنصيب الرئيس الأمريكي هاري ترومان في يناير ١٩٤٩م في تعزيز دور الولايات المتحدة كعامل أساسي في إعادة الإعمار والتنمية الدولية. وقد كانت فكرة الخطاب مشابهة للفلسفة التي قامت عليها خطة مارشال التي أشارت إلى أن الفقر والمستويات المنخفضة للتنمية الاقتصادية في أجزاء العالم الأخرى تعتبر عقبة ليس فقط للناس الذين يعيشون في تلك الظروف بل حتى لسلام ورخاء الولايات المتحدة والبلدان الأخرى الأكثر تقدمًا اقتصاديًّا. وفي هذا السياق زعم ترومان أنه ينبغي للولايات المتحدة أن تستخدم معرفتها التقنية لمساعدة الأجزاء الأكثر فقرًا من العالم على تحسين مستويات الإنتاج ومن ثم وضع التنمية الاقتصادية والظروف المعيشية.

وغالبًا ما نظر إلى ذلك الخطاب كنقطة بداية "للتخطيط التنموي"، فعلى سبيل المثال أكد ارتورو اسكوبار Escobar، في كتابه المهم الصادر في ١٩٩٥م والمعنون مواجهة التنمية: صياغة العالم الثالث وتغييره Encountering Development: The Making and Unmaking of the Third World، على أهمية ذلك الخطاب بالنسبة لتطور خطاب وصناعة قرار محدد تجاه العالم غير الصناعي. ويقتبس اسكوبار وجهة نظر ترومان بأنه:

> لأول مرة في التاريخ تمتلك الإنسانية المعرفة والمهارة لتخفيف معاناة أولئك الناس [فقراء العالم]... إنني أومن بأنه ينبغي علينا أن نقدم للشعوب المحبة للسلام فوائد ما لدينا من المعرفة التقنية من أجل مساعدتهم على تحقيق طموحاتهم بحياة أفضل... إن ما نقترحه يتمثل في برنامج للتنمية يستند على مفاهيم التعامل الديمقراطي العادل... إن الرخاء والسلام يتطلب إنتاجًا أكبر، والذي يتطلب بدوره تطبيقًا أوسع وأقوى للمعرفة العلمية والتقنية الحديثة.
>
> (Truman 1949 in Escobar 1995: 3)

ومع أن تقاسم الشمال للمعرفة التقنية مع الجنوب يمثل بالنسبة للبعض، كما سنبين لاحقًا في هذا الفصل، جزءًا من طريق وحيد للتقدم نحو التنمية والتحديث. إلا أنه يمثل، بالنسبة لإسكوبار وغيره من منظري ما بعد التنمية post-development اقترابًا

متحيزًا أوربيًّا يخفق في إدراك تنوع المجتمعات في الجنوب فضلا عن احتياجات ومتطلبات السكان المحليين.

نظرية المراحل الخطية

شهدت سنة ١٩٦٠م صدور كتاب والت روستو Walt Rostow المعنون مراحل النمو الاقتصادي: بيان غير شيوعي The Stages of Economic Growth: A Non Communist Manifesto، ومع أن روستو كتب بشكل أساسي عن "النمو الاقتصادي" وليس عن "التنمية" فقط إلا أنه قد فرق ما بين المناطق "الأكثر تقدمًا" و"الأقل تقدمًا" (١٩٦٠م: ٢) كما كانت "مراحل النمو الاقتصادي" بمثابة الطريق للوصول إلى وضع "الأكثر تقدمًا". ووفقًا لتفكير روستو فقد كان هناك مسار واحد "للتنمية" مع إطلاق مصطلح "عصر الاستهلاك الجماعي الوفير" على مرحلته النهائية. لذلك فقد نظر إلى "التنمية" وفقًا لمعايير الهدف على أنها الحالة التي يستطيع فيها غالبية السكان إنفاق مبالغ كبيرة على المنتجات الاستهلاكية، حيث كان الاقتصاد في معظمه غير زراعي ومستندًا على قاعدة حضرية بدرجة كبيرة. وأخيرًا أكد العنوان الفرعي لكتاب روستو بيانًا غير شيوعي على أهمية أن تتم التنمية في إطار رأسمالي وليس شيوعيًّا. وكعملية، عرفت التنمية من خلال ربطها بالحداثة، والانتقال من مجتمعات زراعية ذات ممارسات ثقافية "تقليدية"، إلى اقتصاد عقلاني، وصناعي، وخدماتي.

ويحرص روستو في مقدمة كتابه على التأكيد على تباين التجارب قائلا:

> لا أستطيع التأكيد بدرجة كافية في البداية على أن مراحل النمو الاقتصادي هي طريقة تحكمية ومحدودة للنظر إلى تسلسل التاريخ الحديث، وأنها، ليست بإطلاق، طريقة صحيحة. لقد صممت، في الحقيقة، بهدف الإثارة الدرامية ليس فقط للتشابه في تسلسل التحديث ولكن أيضًا –وبدرجة متساوية– لتفرد تجربة كل أمة.
>
> (Rostow 1960: 1)

ومع ذلك، وبرغم هذا الزعم، إلا أنه يستهل الفصل الثاني بقوله "من الممكن التعرف على كل المجتمعات، في أبعادها الاقتصادية، من خلال تصنيفها ضمن واحدة من خمس فئات" (١٩٦٠م: ٤). ولإبراز طبيعة "التنمية" كعملية، استخدم روستو مثال الطائرة التي تسير على طول ممر الإقلاع حتى تصل إلى مرحلة الإقلاع ومن ثم التحليق عاليًا في السماء (انظر الشكل ٢,٣). وللبرهنة على أن ذلك كان طريقًا يمكن لكل المجتمعات أن تسلكه، قدم روستو معلومات حول توقيت وصول بلدان مختلفة من العالم مراحل محددة (انظر الجدول ٢,١). ولذلك فإن عمل روستو يتسق مع التصور الذي ينظر للتنمية كحداثة يمكن تحقيقها من خلال اتباع نماذج النجاح الغربية. ويحتمل أن يكون هذا العمل المثال الأفضل لما أطلق عليه "نظرية التحديث". كذلك تصور نموذج مراحل النمو أن التنمية وصنع السياسة تتم داخل حدود الدولة على المستوى القومي، على افتراض أنه المستوى الملائم لممارسة التنمية.

الشكل (٢,٣). مراحل النمو الاقتصادي لروستو.

الجدول (١ , ٢). مراحل النمو الاقتصادي لروستو.

المرحلة	الخصائص	مثال أمريكي
التقليدية	تقوم على الزراعة، علوم وتقنية ما قبل نيوتن، الولاء للأسرة والعشيرة حاسم، ما قبل الدولة القومية	**ما قبل القرن التاسع عشر** مجتمعات الأمريكيين الأصليين والصيادين؛ المستوطنون الأوربيون المعتمدون على تجارة السلع الزراعية.
شروط الإقلاع	معدلات الادخار والاستثمار أعلى من معدلات النمو السكاني؛ منظمات ومؤسسات على المستوى القومي؛ نخب جديدة؛ التغيرات تحدث غالبًا نتيجة لتدخل خارجي.	**١٨١٥-١٨٤٠م** التركيز على النشاطات الاقتصادية بعد نيل الاستقلال في ١٧٧٦م؛ إنتاجية عالية في الزراعة، مثل إنتاج القطن؛ مشاريع بنية أساسية واسعة ممولة حكوميًّا، على سبيل المثال قناة إريك، شبكة السكك الحديدية.
الإقلاع	الحاجة إلى محفزات للإقلاع من قبيل ثورة سياسية، إبداع تقني، تغير البيئة الاقتصادية الدولية، معدلات استثمار وادخار من ٥-١٠٪ من الدخل القومي؛ قطاع تصنيعي كبير؛ ترتيبات مؤسساتية ملائمة، مثل نظام مصرفي.	**١٨٤٣-١٨٦٠م** "إقلاع" شمال الولايات المتحدة خلال هذه الفترة — الجنوب الأمريكي لم يصل مرحلة "الإقلاع" حتى ثلاثينيات القرن العشرين. توسع سكك الحديد إلى الغرب الأوسط في خمسينيات القرن التاسع عشر مرتبط بتدفق رأسمال خارجي للبلاد؛ توسع هائل في تصدير الحبوب: نمو الصناعة في الشرق.
الاتجاه نحو النضج	توسع نطاق التقنية المستخدمة؛ تطوير قطاعات جديدة؛ معدلات الاستثمار والادخار من ١٠-٢٠٪ من الدخل القومي	**الوصول إلى مرحلة النضج بحلول ١٩٠٠م** التوسع في إنتاج الصلب؛ زيادة الإنتاج الزراعي؛ سياسات مركزة للتنمية الاقتصادية.
عصر الاستهلاك الجماعي الوفير	استهلاك واسع النطاق للسلع والخدمات الاستهلاكية المعمرة؛ زيادة الإنفاق على خدمات الرفاه الاجتماعي	**١٩٠٠م- فصاعدًا** نمو الطبقة الوسطى مع الانتقال إلى الوظائف الحضرية في التصنيع، والنقل، وأعمال البناء؛ زيادة هائلة في المشتريات الاستهلاكية مثل السيارات والسجائر؛ نمو مناطق الضواحي؛ تدشين خطوط إنتاج سيارات فورد ١٩١٣-١٩١٤م.

المصدر: adopted from Rostow (1960)

openkanal.com

نماذج التغير البنائي

وُجِدَت الأفكار القائلة بالتغيرات التدريجية عبر الزمن وفقًا لمسار محدد أيضًا ضمن ما يطلق عليه تودارو Todaro (2000) "نماذج التغير البنائي". وكانت الفكرة الأساسية لتلك النماذج التنموية تتمثل في الطرق التي تحولت فيها الاقتصاديات القومية من قاعدة ريفية زراعية إلى حضرية صناعية. لذلك نُظر "للتنمية" على أنها ظاهرة اقتصادية بشكل كبير.

ويعتبر دبليو أرثر لويس W. Arthur Lewis، الذي وظف خبراته التي اكتسبها من حياته في منطقة الكاريبي لفحص وتشخيص طبيعة التنمية الاقتصادية، المنظر الرئيس لهذا الاقتراب. حيث اعتبر أن اقتصاد "البلدان المتخلفة" هو اقتصاد ثنائي أو مزدوج، أي منقسم إلى قطاعين هما القطاع "التقليدي" الذي يتكون من الزراعة من أجل البقاء بشكل كبير، برغم وجود بعض أشكال التوظيف الذاتي الحضري ضمن هذا القطاع، في مقابل القطاع "الحديث" الذي يتكون من الزراعة التجارية، والمستعمرات الزراعية، والتصنيع والتعدين. ووفقًا للويس فإن التنمية تحدث عندما ينتقل فائض العمل من القطاع التقليدي الذي لا يهدف إلى تحقيق الأرباح إلى القطاع الرأسمالي الحديث. وقد زعم أن وجود "فائض" كبير من الأيدي العاملة، على سبيل المثال الناس العاطلين، أو الذين يحصلون على عمل يقل عن قدراتهم، في المناطق الريفية، يحول دون زيادة الأجور في القطاع الحديث حتى يتم استيعاب فائض العمل (Lewis 1964). وبالنظر إلى القاعدة الحضرية لمعظم النشاط الاقتصادي "الحديث"، فقد استند نموذج لويس على الهجرة الريفية–الحضرية الكبيرة.

ويشار إلى أن لويس كان مهتمًا بالطريقة التي تستطيع الدول من خلالها البدء في تطوير القطاع "الحديث"، وعلى وجه الخصوص، كيف يمكن للدول أن توفر نقودًا كافية للاستثمار عندما يكون حجم ادخار المواطنين فيها محدودًا جدًّا بسبب وجود مستويات عالية من الفقر. وللخروج من تلك المعضلة، دافع لويس عن الاستثمار

الخارجي وطالب الحكومات بتشجيع الشركات الأجنبية على استثمار رؤوس أموالها في التنمية الصناعية المحلية من خلال عملية أسماها 'industrialization by invitation' "التصنيع بواسطة الدعوة" (Lewis 1955).

وتعرضت تفسيرات لويس للتنمية للانتقاد من عدة منظورات. فقد زعم لأل Lal (1985) أن تلك المزاعم بشأن عدم تغير معدلات الأجور في حالات وجود فائض العمل غير مقنعة، برغم أن توي Toye (1993:104) يستخدم المثال الهندي ليثبت أن معدلات الأجور الهندية لم تشهد ارتفاعًا ملحوظًا لأن استمرار وجود العمل الرخيص من القطاع "التقليدي" قد أسهم في الإبقاء عليها منخفضة. وتشمل الانتقادات الأخرى التي وجهت لنموذج لويس إخفاقه في إدراك الإسهامات المحتملة التي يمكن لقطاع الزراعة من أجل البقاء تقديمها للتنمية الاقتصادية (Binns 2000; Toye 1993). كذلك تعرض ترويجه "للتصنيع بواسطة الدعوة" للانتقاد لأن من شأن ذلك تشجيع التبعية (انظر الفصل الثالث).

اللوحة (١ , ٢). مخازن الذرة، مقاطعة غرب بوكوت، كينيا.

الأبعاد المكانية

كما أوضحنا في الفصل الأول، فإن التنمية ليست ذات بعد اجتماعي فقط، بل لها بعد مكاني كذلك. وتمامًا كما أريد للنماذج الكينزية للسياسة التنموية أن تؤدي إلى عملية من تساقط المنافع trickle-down إلى أفقر الناس في المجتمع، فكذلك منافع التنمية لابد أن تنتشر إلى مناطق مختلفة. ولذلك كان النمو غير المتوازن مكانيًّا spatially-unbalanced جزءًا محبَّذًا من العملية التنموية وفقًا لإلبرت هيرشمان Hirschman (1958)، الذي زعم استنادًا إلى خبراته الشخصية في أمريكا اللاتينية أنه بدلا من محاولة إنجاز معدلات متساوية من النمو في كل أجزاء بلد ما، فمن الأفضل السماح للتنمية الاقتصادية، وخاصة التصنيع، أن تكون مركَّزة مكانيًّا.

وطبقا لزعمه فإن ما يعرف "بأقطاب النمو" 'growth poles' ستعمل كبؤر للتنمية الاقتصادية، ولكن ومع مرور الوقت فإن منافع مثل تلك العمليات ستنتشر وستنخفض معها درجة الاستقطاب. وقد كانت فكرة طريق التقدم المتوالي واضحة في عمل هيرشمان. فبينما اعترف بأن ظروف البلدان الأفقر يمكن أن تتطلب أشكالا مختلفة لمقاربة التنمية، إلا أن الالتزام الضمني بالتحديث على خطى التجربة الغربية كان واضحًا. "وراء أفكار النمو غير المتوازن وأقطاب النمو فإنه .... من اليسير النظر إلى مفهوم النمو على أنه تقريبًا عملية طبيعية وآلية لكنه أحيانًا مشوه أو معطل"(Hettne 1995:43).

كذلك ركز الاقتصادي السويدي جونار ميردال Gunnar Myrdal (1957) على التفاوتات المكانية الكامنة في التنمية الاقتصادية للسوق الحرة وذلك في كتابه النظرية الاقتصادية والمناطق المتخلفة Economic Theory and Underdeveloped Regions. إلا أنه وبخلاف هيرشمان لا يؤمن بأنه سيتم قلب الاستقطاب المكاني آليًّا بمجرد وصول التنمية الاقتصادية عند مستوى محدد. وبتوظيفه لمفهوم السببية التراكمية، زعم ميردال أنه بمجرد شروع منطقة معينة بالنمو اقتصاديًّا، فإن الناس، والموارد والأموال سينجذبون إلى تلك

المنطقة مما يسهم في تعزيز ذلك النمو، لكنه سيؤدي إلى استنزاف كفاءات وموارد المناطق الأخرى اللازمة للإسهام في التنمية، وهو ما أطلق عليه ميردال "التأثيرات المتراجعة" 'backwash effects'. وقد اعترف بأن بعض منافع هذا التركيز المكاني يمكن أن تمتد إلى مناطق مجاورة من خلال "تأثيرات الانتشار" 'spread effects'، لكن وبشكل عام فإن الحلقة القاسية للتدهور بالنسبة للمناطق الواقعة خارج المناطق المركزية ستستمر.

وبالنسبة لميردال فإن الطريق الوحيد للحد من تفاقم التفاوتات المكانية يتمثل في التدخل الحكومي، حيث زعم بأنه إذا كان التخطيط الحكومي كفؤًا فلن يكون هناك تباينات في معدلات النمو الاقتصادي بين المناطق. لكنه كان مدركًا بأن الحكومات والوزارات في كثير من البلدان كانت غير قادرة على تحقيق ذلك في حالات كثيرة (Myrdal 1970). وقد أطلق على مثل تلك الدول "دول ناعمة" وأيَّد تحولها إلى "دول قوية" لضمان تنفيذ آليات التخطيط، لكنه لم يقدم تفصيلات عن كيفية إنجاز ذلك. وينسجم إيمان ميردال بالتخطيط كحل "لمشاكل التنمية" مع ما يطلق عليه منظرو ما بعد التنمية بالاقتراب التكنوقراطي المتحيز أوربيًّا. وبينما ينتقد ميردال بوضوح ترك "التنمية" للسوق الحرة، إلا أنه يظل ضمن اقتراب تنموي يركز على النمو الاقتصادي.

المساعدات الدولية

مثلت تدفقات المساعدات الدولية من الشمال إلى الجنوب جزءًا من استجابات السياسة لنظرية التحديث فيما يتعلق بالتنمية في مرحلة ما بعد الحرب. حيث اعتبرت البلدان الأفقر في العالم متأخرة عن ركب التنمية الاقتصادية لكونها زراعية غالبًا وتفتقر إلى القدرة المستقلة للاستثمار والنمو الاقتصادي. وبناءً على هذا التفسير كان هناك توقع بأن تؤدي تحويلات النقود والتقنية والخبرات إلى سد الفجوات وتعزيز عملية التنمية الاقتصادية حيث ينسجم خطاب الرئيس ترومان عن نقل التقنية ضمن هذا النموذج.

ويمكن تعريف "العون" بطرق عديدة، فهو يشير إلى "نقل للموارد بمعايير الامتيازات – بشروط تعتبر أكثر كرمًا أو "أكثر تيسيرًا" من القروض التي يمكن الحصول عليها من أسواق العالم الرأسمالية" (Cassen and associates 1994: 2). وتحول هذه الموارد في الغالب من حكومة إلى أخرى بشكل مباشر (مساعدات من طرف واحد)، أو من حكومة واحدة عبر وكالة متعددة الأطراف أو منظمة غير حكومية NGO إلى حكومات أو جماعات في البلدان الأفقر (Lancaster 1999). ويمكن تصنيف التحويلات الحكومية على أنها "مساعدة تنموية رسمية" (ODA)، إلا أن بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD تشترط لاعتبار تدفق مورد ما بمثابة مساعدة تنموية رسمية توفر المعايير التالية:

- لابد أن يقدم العون من قبل وكالات رسمية.
- يجب أن تكون أهدافه الرئيسة "تعزيز التنمية الاقتصادية والرفاهية".
- يجب أن يحتوي على "عنصر منحة" لا يقل عن ٢٥٪، فمثلا يجب أن تتضمن المعايير بعضًا من تحويلات الموارد الصافية، وليس مجرد قرض يجب الإيفاء به مع الفائدة.

(Cassen and associates, 1994:2)

ومع أن العون قد يشمل مِنحًا وقروضًا، لكنه يمكن أن يعطي أيضًا النصيحة الفنية، ونقل الموارد مثل المعدات أو الغذاء، وشطب الديون (انظر لاحقًا في هذا الفصل والفصل السابع). ومن المألوف التمييز بين "مساعدة الطوارئ" أو "مساعدة الإغاثة" الذي يقدم في أوقات الكوارث الطبيعية أو الحرب للإيفاء بالاحتياجات الآنية، والعون التنموي طويل الأجل. وهذا العون التنموي هو الذي يشكل معظم تدفقات العون والذي تم استخدامه لتعزيز أشكال معينة من الممارسة التنموية.

وقد وجه العون في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، على وجه الخصوص، إلى التنمية الصناعية ومشاريع لتحسين الكفاءة الزراعية من خلال توظيف

التقنية. كما كان هناك تركيز على مشاريع البنية الأساسية كبيرة الحجم، مثل بناء السدود وشق الطرق. وتم تبني نموذج "تنمية القمة–القاعدة" هذا لأن صانعي القرار اعتقدوا أن مسار التنمية هذا قد نجح في الشمال ولذا يمكن أن ينجح في أي مكان. ومع ذلك كان لهذا المسار آثار خطيرة اجتماعيًّا (الفصلان الرابع والخامس) وبيئيًّا (الفصل السادس). وقد لخّص الجنرال اولسجون اوباسنجو رئيس نيجيريا من ١٩٧٦–١٩٧٩م ومن ١٩٩٩– ٢٠٠٦م الطبيعة المتأثرة بالخارج لهذا الاقتراب التنموي حينما قال "في التعليم وفي التصنيع، استخدمنا أفكارًا مستعارة، ووظفنا خبرات وتمويلات مستعارة وشغلنا أيدي مستعارة. وقليل هو إسهامنا، إن لم يكن معدومًا، في برامجنا وإستراتيجياتنا" (1987 in Lancaster 1999:3).

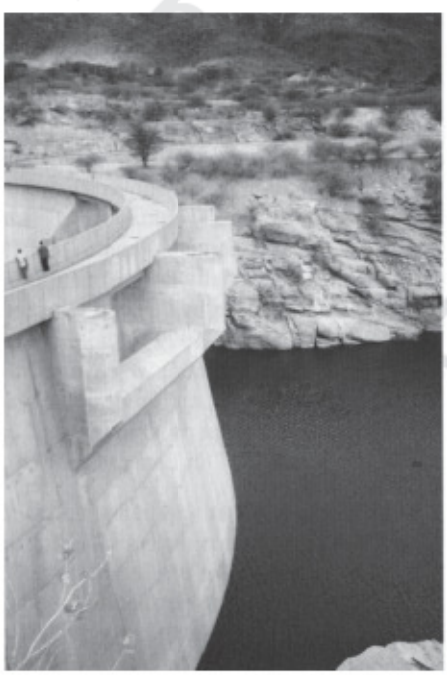

اللوحة (٢ , ٢). سد توركويل، كينيا.

الليبرالية المحدثة

يبدو واضحًا من المقاطع السابقة أن معظم الحكومات في عالم الشمال، فضلا عن الوكالات المتعددة الأطراف مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كانت ترى أن تحقيق "التنمية" في مرحلة ما بعد الحرب يتم من خلال الاقترابات الكينزية التي استندت على التدخل الحكومي على المستوى القومي والمساعدة الخارجية فيما يتعلق بالعون على مستوى دولي إلا أن هذه النظرة تغيرت خلال سبعينيات القرن العشرين عندما أصبح دور الدولة عرضة للانتقاد بشكل متنامٍ.

ففي السبعينيات بدأ بعض المنظّرين يجادل بأن التدخل الواسع للدولة في النشاطات الاقتصادية كان يتسبب في تدني الكفاءة ومعدلات نمو اقتصادي أبطأ مما كان يمكن تحقيقه لو ترك الأمر للسوق للعمل وفق آلياته. وكان أولئك المنظرون مثل ديباك لآل Deepak Lal (1983) و بيلا بالاسا Bela Balassa (1971, 1981) يعتمدون على النظريات الاقتصادية الكلاسيكية لآدم سميث وغيره فيما يتعلق بدور "اليد الخفية للسوق". أن الطريق إلى نمو اقتصادي أكبر وبالتالي مستويات أعلى للمعيشة للجميع يتحقق بالنسبة لمنظّري الكلاسيكية المحدثة أو الليبرالية المحدثة من خلال تقليص تدخل الدولة والسماح للسوق بتحديد مستويات السعر والأجور، حيث زعم بأن ذلك سيضمن التوزيع الأكثر كفاءة للموارد مما يحسِّن معدلات النمو مع المنافع الاجتماعية المصاحبة. وفيما يتعلق بالمساعدة، زعم بوير Bauer (1972) أن المساعدة الخارجية تسهم أيضًا في تدني مستوى الكفاءة ولذا ينبغي تقليص هذا الشكل من التدخل بدرجة كبيرة.

وقد وصف Toye (1993) هذا التحول في التنظير التنموي "بالثورة المضادة" ولخص مدخلات السياسة الثلاثة الرئيسة التي أرادت هذه الثورة المضادة تحديها:

- التوسع المفرط للقطاع العام.
- التأكيد المبالغ فيه للسياسات الاقتصادية على الاستثمار في رأس المال المادي، مثل البنية الأساسية، بدلا من رأس المال البشري مثل التعليم والصحة.

- الاستخدام الواسع النطاق للتقييدات الاقتصادية، مثل التعريفات الجمركية، والإعانات والحصص التي تشوه الأسعار.

(Toye 1993:70)

وتركز كل تلك الاعتبارات الثلاث على عوامل تعتبر داخلية في البلد، وليس هناك اهتمام بالعوامل الخارجية التي يمكن أن تؤثر على النجاح الاقتصادية.

فعلى سبيل المثال، يركز عمل بالاسا (١٩٧١م) على تحرير التجارة حيث استخدم حالات أربعة بلدان في أمريكا اللاتينية وخمسة بلدان آسيوية لاختبار دور الدولة في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال التصنيع وراء حواجز التعريفة الجمركية. وقد رأى أن معدلات النمو في كوريا وتايوان خلال الفترة من ١٩٥٠-١٩٦٩م كانت أعلى بكثير من البلدان السبعة الأخرى، لأنهما تبنتا، وبشكل كبير، إستراتيجية تصنيع تصديري موجهة للخارج (الشكل ٢,٤)، والاقتراب غير الحمائي الذي روَّج له آدم سميث في القرن الثامن عشر (انظر لاحقًا لمزيد من النقاش عن التنمية الشرق آسيوية).

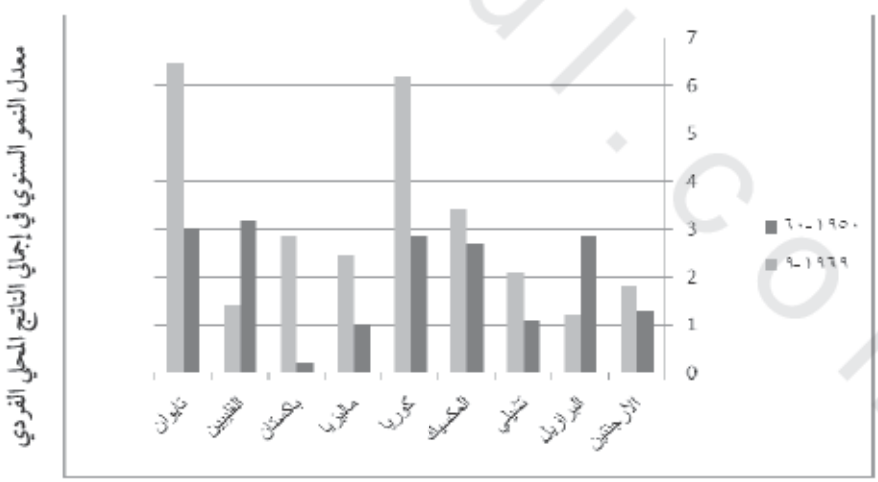

الشكل (٢,٤). معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الفردي لبلدان مختارة من أمريكا اللاتينية وآسيا، ١٩٥٠-٦٩.

المصدر: استنادًا على بيانات مقدمة من Balassa (1971: 180)

وبحلول عام ١٩٨٣م كان واضحًا أن البنك الدولي قد بدأ التفكير بهذه الطريقة عن التنمية الاقتصادية، ففي تقرير التنمية الدولي الذي أصدره عام ١٩٨٣م كان هناك تركيز على التأكيد على العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي ودرجة تدخل الدولة في الأسعار حيث لوحظ أن أعلى معدلات النمو قد حدثت في تلك البلدان الأكثر توجهًا للخارج والتي كانت دولها الأقل تورطًا في "تشويه السوق". إلا أنه، وكما أوضح تويي Toye (1993:108) "فإن ثلث (أو ٣٤٪) فقط من الأداء الاقتصادي لتلك البلدان يفسر من خلال سياسة التشوهات السعرية بكل أشكالها، بينما يتأثر ثلثا النمو الاقتصادي فيها بعوامل أخرى، وهناك تجاهل للأوضاع والمؤسسات الاجتماعية والسياسية التي يمكن أن تؤثر على النمو الاقتصادي في تلك البلدان، بل إن البنك الدولي، اتباعا لتفسير الليبرالية المحدثة، فضَّل بدلا من ذلك أن يركز على تدخل الحكومة في الاقتصاد.

ولم يقتصر هذا التحرك تجاه الاحتفاء بالسوق كنظام طبيعي لتوزيع الموارد على العلاقة مع عالم الجنوب فقط ولكن أيضًا فيما عرف "بالعالم الثاني" مع ابتعاده عن اشتراكية الدولة (انظر الفصل الثالث) وفي البلدان الصناعية في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية. ويمكن اعتبار المملكة المتحدة تحت قيادة مارغريت ثاتشر، التي انتخبت عام ١٩٧٩م، والولايات المتحدة تحت قيادة رونالد ريجان، الذي وصل للسلطة في ١٩٨١م، أوضح مثالين لتطبيق هذه الفلسفة الاقتصادية.

أزمة الدَّيْن

كانت الحاجة إلى بديل للاقترابات الكينزية بنظر البعض مسألة حتمية مع تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في جميع أرجاء العالم في سبعينيات القرن العشرين.

ومع أنه قد تم تطبيق سياسات إحلال الواردات في أجزاء عديدة من الجنوب (انظر الفصل الثالث) وحققت بعض النجاح، إلا أنه بدا واضحًا أن هناك حدودًا لما يمكن لتلك السياسة تحقيقه. وقد أدت تلك الحدود التي ترافقت مع انهيار أسعار السلع وتباطؤ الاقتصاد العالمي إلى حدوث ما أصبح يعرف "أزمة الدين" في ثمانينيات القرن العشرين.

يطلق على العلاقة بين الدخل القادم إلى البلد وذاك المتجه خارجه "ميزان المدفوعات" (انظر الجدول ٢,٢) التي تنقسم بين الحساب الجاري والحسابات الرأسمالية. وإذا حدث عجز في أحد تلك الحسابات، فلا يمثل هذا بالضرورة مشكلة، طالما يمكن للفائض في الحساب الآخر تغطية ذلك العجز. إلا أنه إذا لم يحدث ذلك، أو أن هناك عجزًا في كلا الحسابين فلا بد في هذه الحالة من توفير النقد لمعالجة هذا العجز. وهذا يمكن أن يوجد في الحساب النقدي الذي يشمل ثلاثة أشكال من الاحتياطي؛ عملات "صعبة" أجنبية، مثل الدولار الأمريكي، أو الذهب، أو حقوق السحب الخاصة (SDRs) لدى صندوق النقد الدولي. وتمنح حقوق السحب الخاصة حامليها حق الحصول على عملات من أعضاء صندوق النقد الدولي في صورة قروض (IMF 2004).

الجدول (٢ , ٢). حسابات ميزان المدفوعات.

	للداخل	للخارج
صادرات السلع والخدمات	أ	
واردات السلع والخدمات		ب
صافي الدخل الاستثماري[أ]	ج	
دفعات خدمة الدين		د
صافي التحويلات النقدية[ب]	هـ	
إجمالي ميزان الحساب الجاري (أ – ب + ج – د + هـ)		**و**

تابع الجدول (٢ , ٢).

	للداخل	للخارج
الاستثمار الخاص المباشر [ع]	ز	
القروض الأجنبية (العامة والخاصة)، ناقصا استهلاك الدين [ف]	ح	
الزيادة في الأرصدة الخارجية للنظام البنكي الداخلي		ط
تدفقات رأس المال المقيم (رحلة رأس المال) [ه]		ي
إجمالي ميزان الحساب الرأسمالي (ز + ح – ط – ي)		**ك**
الزيادة (أو النقص) في الحساب النقدي الاحتياطي		**ل**
الأخطاء والمحذوف (ل– و– ك)		م

المصدر : adopted from Todaro (2000: 542-3)

ملاحظات:

أ) الفرق بين المكاسب من الاستثمارات الخارجية (مثل ودائع البنوك والسندات) التي تجلب للبلد والدخل الاستثماري والأرباح التي تخرج من البلد.

ب) الفرق بين التحويلات الخاصة إلى داخل البلد وخارجه، مثل النقود التي يرسلها العمال في الخارج إلى وطنهم.

ج) يتكون هذا بشكل كبير من استثمارات الشركات عبر القومية.

د) القروض الخارجية من بنوك خاصة، وحكومات ووكالات متعددة الأطراف ناقصا المبالغ المخصصة للإيفاء بجزء من المبلغ المقترض.

هـ) حركة النقود خارج البلد إلى حسابات بنكية أجنبية، ملكية، أسهم وحصص مشتراه، نتيجة لفقدان الثقة في الاقتصاد المحلي.

وبرزت أزمة الدين لأن كثيرًا من دول الجنوب لم تكن قادرة على تغطية ديونها (سواء الفائدة أو تغطية المبلغ المقترض). ففي الستينيات ثم في السبعينيات على وجه الخصوص اقترضت كثير من حكومات الجنوب مبالغ كبيرة من النقود لتمويل مشاريع بنية أساسية وتنموية ضخمة. وكان معظم ذلك الاقتراض، قبل السبعينيات، يأتي من حكومات الشمال أو من الوكالات المتعددة الأطراف، إلا أن عقد السبعينيات شهد

مستويات متزايدة للاقتراض من بنوك خاصة، ومثَّل هذا جزءًا مما أصبح يعرف بإعادة تدوير الدولارات البترولية، بعد أن أدى ارتفاع أسعار النفط إلى حصول البلدان التي كانت جزءًا من منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) على مبالغ كبيرة من النقود. وقد تم إيداع تلك النقود في البنوك التي قامت بإقراضها لبلدان أخرى للحصول على فوائد. وكانت حكومات الجنوب سعيدة لاقتراض تلك النقود لتمويل مشروعاتها التنموية، وبدأ هذا التصرف ملائمًا لها لأن معدلات الفائدة كانت منخفضة مع بقاء مكاسب التصدير من السلع الأولية في مستوى جيد.

ولسوء الحظ، انخفضت أسعار السلع الأولية بنهاية السبعينيات مما أدى إلى تقليص دخل الصادرات. ونظرًا لأن بلدان الجنوب كانت تحصل على معظم دخلها من تصدير السلع الأولية، سواء كانت منتجات زراعية مثل القهوة أو السكر، أو ثروات معدنية مثل الفحم أو خام الحديد فقد كان هذا الانخفاض العالمي لأسعار السلع الأولية كارثيًّا. وقد تفاقم هذا الانخفاض في أسعار السلع الأولية مع حدوث الركود العالمي في الفترة من ١٩٨١-١٩٨٢م الذي دفع العديد من البلدان الصناعية إلى تبني مزيد من الإجراءات الحمائية مثل زيادة التعريفة الجمركية على الواردات، وهو ما أدى مرة أخرى إلى جعل الأمر أكثر صعوبة أمام بلدان الجنوب لتصدير منتجاتها. بالإضافة إلى ذلك ارتفعت معدلات الفائدة وحولت ملايين الدولارات المدخرة من قبل المستثمرين إلى ما كان يطلق عليها بالبلدان "الأكثر أمنًا" من خلال عملية "هروب رأس المال". هذه الأحداث كانت تعني أن كثيرًا من حكومات الجنوب لم تعد قادرة على الإيفاء بديونها، في ظل التبني الواسع النطاق للسياسات الليبرالية المحدثة المستندة على نظريات التنمية المتمركزة على السوق (Milward 2000).

في أغسطس ١٩٨٢م أعلنت الحكومة المكسيكية أنها سوف لن تكون قادرة على الإيفاء بديونها. وقد فجَّر ذلك "أزمة الدين" برغم أن مشاكل الدين كانت قد تفاقمت

خلال أواخر السبعينيات. ومع أن الدين لا يعتبر بالضرورة مشكلة ؛ إلا أن المشكلة تبرز عند عدم القدرة على الإيفاء بالدين أو تسديد الفوائد المترتبة عليه. فضلا عن ذلك فإن الاضطرار إلى إنفاق مبالغ كبيرة من عوائد الصادرات على خدمة الدين يعني تقلص المبالغ التي تنفق على برامج الرفاه والاستثمار القومي (الجدول ٢,٣).

الجدول (٣ , ٢). عبء الدين.

	إجمالي الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج القومي			خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات		
	١٩٧٠أ	١٩٨٢أ	١٩٩٢ب	١٩٧٠أ	١٩٨٢أ	١٩٩٢ب
اقتصاديات الدخل المنخفض	١٧,٠	١٨,٩	٣٢,١	١١,٣	٨,٨	١٨,٩
اقتصاديات الدخل المنخفض باستثناء الصين والهند	٢٠,٩	٢٨,٧	٦١,٢	٥,٧	٩,٩	٢٤,٥
اقتصاديات أدنى الدخل المتوسط	١٥,٤	٢٧,٢	٤٠,٠	٩,٢	١٦,٨	١٧,٨
اقتصاديات أعلى الدخل المتوسط	١٠,٨	٢٣,٢	٣٠,٢	١٠,٧	١٦,٩	١٨,٩

المصدر :

أ) البنك الدولي (١٩٨٤م: جدول ١٦)

ب) البنك الدولي (١٩٩٤م: جدول ٢٣)

برامج التكيف الهيكلي

ربما كان مطلب تنفيذ برامج التكيف الهيكلي (SAPs) هو الجانب الأبرز من نظرية الليبرالية المحدثة للتنمية منذ أواخر السبعينيات. حيث تم تبني تلك السياسات غالبًا من قبل الحكومات الوطنية في مقابل ضمان استمرار الدعم المالي من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتعكس الفلسفة الأساسية لتلك البرامج إيديولوجيات

السوق التي تبنتها إدارات تاتشر وريجان كما أفصح تطبيقها عن الطرق التي من خلالها يمكن فرض السياسات التي تبلورت في الشمال على دول الجنوب، ففي أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات، وجدت الحكومات الوطنية نفسها وبشكل متزايد غير قادرة على دفع فوائد الديون التي حصلت عليها من خلال الاقتراض من كل من البنوك التجارية والمنظمات المتعددة الأطراف.

وتشمل برامج التكيف الهيكلي سلسلة من سياسات حكومية تهدف إلى تقليص دور الدولة في إدارة الاقتصاد القومي. ومع أن هذا لا يعني أنه لم يعد هناك دور للدولة تقوم به لكنه يعني إعطاء السوق دورًا أكبر. وتتضمن برامج التكيف الهيكلي في العادة مجموعتين من السياسات يمكن تصنيفهما إلى إجراءات تثبيت وإجراءات تكيف. وتتضمن المجموعة الأولى سياسات من قبيل كبح الزيادات في أجور القطاع الحكومي، وخفض الإنفاق الحكومي، وتخفيض قيمة العملة. وعندما يتم "تثبيت واستقرار" الاقتصاد، يتم الشروع في إجراءات التكيف لإحداث تغيرات بعيدة المدى والتي ستسهم، كما يزعم، في الوصول إلى مستقبل اقتصادي أكثر ازدهارًا. وتشمل تلك الإجراءات فتح الاقتصاد القومي للاستثمارات الأجنبية، وإصلاحات في النظام الضريبي، والخصخصة (Simon 2002) (انظر الجدول ٢,٤). ومن خلال تلك السياسات يتعاظم الدخل الحكومي فضلا عن تحقيق قدر أكبر من الكفاءة والنمو الاقتصادي. وبالنظر إلى أعباء الديون والمعدلات السلبية للنمو الاقتصادي التي شهدتها تلك الدول، تبدو مثل تلك السياسات وكأنها تحمل بعض الأمل للتنمية. وينظر أحيانًا إلى توصيات تلك السياسة على أنها تعكس "إجماع واشنطون "Washington Consensus". وكان ويليامسون Williamson أول من صاغ هذا المصطلح في ١٩٩٠م لوصف إصلاحات السياسة الليبرالية المحدثة في أمريكا اللاتينية التي اقترحتها المؤسسات التي تتخذ من واشنطون مقرًّا لها، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في نهاية ثمانينيات القرن الماضي. وتستخدم الآن غالبًا لوصف

تطبيق سياسات الليبرالية المحدثة من قبل المؤسسات المالية الدولية (IFIs) عبر العالم "وكمرادف لأصولية السوق" (Williamson 2000: 256).

الجدول (٤ , ٢). الخصائص الرئيسة لبرامج التكيف الهيكلي.

إصلاحات السياسة الداخلية – لزيادة دور السوق في الاقتصاد المحلي

- خصخصة مؤسسات الدولة – تسمح بقدر أكبر من المنافسة، تقلص الهدر في موارد الدولة إذا كان أداء المؤسسات سيئًا.
- إلغاء الدعم الذي تقدمه الدولة – يزيد المنافسة ويقلص الإنفاق الحكومي.
- إصلاحات النظام الضريبي – تزيد دخل الدولة.
- إلغاء التحكم في الأجور، مثلا، الحد الأدنى للأجور – ينبغي تحديد الأجور من قبل السوق.
- تقليص قوة العمل الحكومي – تقليص حجم البيروقراطية والفساد وخفض الإنفاق الحكومي.

إصلاحات السياسة الخارجية – لتشجيع الاستثمار الأجنبي وزيادة الصادرات

- خفض قيمة العملة – تجعل الواردات أغلى والصادرات أرخص.
- إزالة أو خفض التعريفة الجمركية – تشجع التجارة الدولية.
- إزالة أو خفض الحصص، مثلا الحد الأدنى قانونيًا من المدخلات الموجهة محليًا – تشجع الاستثمار الأجنبي والتصدير .
- إنهاء السيطرة الحكومية على الصادرا ت، مثلا السلع الزراعية – تحسن الكفاءة وتشجع الاستثمار الخاص.

المصدر: adapted from Milward (2000)

وقد برهن الأغلب الأعم من الحالات على أن لبرامج التكيف الهيكلي تبعات خطيرة جدًّا. فلم يحقق انسحاب الدولة، وفتح الاقتصاد القومي على مصراعيه للاستثمار الأجنبي، وخفض قيمة العملة النتائج المرجوة، وبدلا من ذلك ارتفعت مستويات الفقر مع انخفاض الأجور الحقيقية، وزاد معدل البطالة وارتفعت تكاليف المعيشة. كذلك نتج عن إلغاء شبكات الأمان التي تقدمها الدولة في بعض الحالات إلى حرمان الأكثر فقرًا

وعوزًا من كل أشكال المساعدة (Cornia *et al.*, 1987) (الإطار ٢,٣). ويزعم سيمون Simon (1995:17) أن أزمة الدين ترتبط غالبًا بأمريكا اللاتينية، إلا أنه لا ينبغي تجاهل موضوعات المديونية، وعلى وجه الخصوص دور برامج التكيف الهيكلي، في إفريقيا جنوب الصحراء، فمع أن التثبيت والاستقرار الاقتصادي قد تم إنجازه إلا أن تكاليف ذلك بمعايير الرفاه الإنساني كانت كارثية (Simon *et al.*, 1995).

الإطار (٢,٣)

التكيف الهيكلي في جامايكا

واجه الاقتصاد الجامايكي خلال سبعينيات القرن العشرين مشاكل اقتصادية خطيرة من ضمنها مستويات سالبة للنمو الاقتصادي منذ ١٩٧٤م وصاعدًا. وقد دفعت تلك المشاكل الحكومة الجامايكية بقيادة إدوارد سيغا للتوقيع على اتفاقية مع صندوق النقد الدولي في ١٩٧٧م للحصول على مزيد من التمويل بشرط قبول جاميكا بسياسات التكيف. وتبع ذلك توقيع اتفاقيات أخرى مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الثمانينيات والتسعينيات.

وكجزء من تلك السياسات انخفض الإنفاق الحكومي بشكل مثير. وكانت حصة الإنفاق في سنة ١٩٨٦/١٩٨٥م تعادل ٧١٪ من مستوى الإنفاق في سنة ١٩٨٢/١٩٨١م. وبينما بلغ حجم الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية ٦٤١ مليون دولار جامايكيا في ١٩٨٠/١٩٧٩م إلا أنه انخفض إلى ٣٧٢ مليونًا في ١٩٨٦/١٩٨٥م (وفقًا لأسعار ١٩٨٠/١٩٧٩م). وأدى ذلك الانخفاض في الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية مصحوبًا بارتفاع البطالة وانخفاض الأجور الحقيقية إلى تدني مستويات المعيشة، حيث ارتفعت مستويات سوء التغذية للأطفال وانخفضت مستويات التعليم وتقلصت عروض المساكن الجديدة المخصصة لجماعات الدخل المحدود إلى الصفر تقريبًا. وانخفضت معدلات مستوى "O" من ٦٢٪ إلى ٣٤٪، كدلالة على انخفاض الاستثمار في مباني المدارس وأجور المعلمين، فضلا عن، المستويات الصحية المتدنية بين الأطفال وضغوط أسرهم عليهم للتوجه إلى العمل من أجل كسب المال.

وازدادت المستويات الكلية للفقر خلال الثمانينيات مع بعض التذبذبات السنوية. وباستخدام مبلغ ٦٠ دولارًا أمريكيًّا شهريًّا بأسعار سنة ١٩٨٩م كخط للفقر، ارتفع معدل الفقر من ٤٥,٥٪ في ١٩٨٩م إلى ٥٤,٥٪ في ١٩٩٦م. ومع أن بعض الأسر استطاعت الحفاظ على مستويات معيشتها، وخاصة تلك التي كان لديها فرص للحصول على تحويلات من أعضاء الأسرة الذين يعيشون في الخارج، إلا أن المحصلة الإجمالية لبرامج التكيف الهيكلي في جامايكا قد أدت إلى آثار سلبية خطيرة على التنمية الاجتماعية في البلد.

المصادر: adapted from Boyd (1987); Handa and King (1997, 2003)

ومن الصعوبة التعميم حول تأثيرات برامج التكيف الاجتماعي بمعايير اجتماعية، ويعود السبب جزئيًّا إلى تنوع التجارب (Stewart 1985)، ولكننا أيضا لا نستطيع أن نعرف ماذا كان سيحدث لو لم يتم تقديم برامج التكيف الهيكلي، ففي بعض الحالات (الإطار ٢,٣) يوجد هناك دليل على تزايد الفقر بعد تطبيق تلك البرامج، "إلا أن النقطة الأساسية تتمثل في أنه من المتفق عليه أنه برغم أن برامج التكيف الهيكلي قد لا تكون سببًا مباشرًا للفقر، إلا أنها بالتأكيد لم تسهم في تقليص الفقر" (McIlwaine 2002:99).

أدى الاهتمام المتزايد بالتأثيرات الاجتماعية المعيقة لبرامج التكيف الهيكلي، والتحرك نحو أجندة تقليص الفقر العالمي، بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى إعادة صياغة تلك البرامج في نهاية التسعينيات. ومع أن سياسات التكيف الليبرالية المحدثة لا تزال جزءًا أساسيًّا من شروط تلك المؤسسات لتقديم القروض، إلا أن هناك اهتمامًا أكبر باحتياجات الشريحة الأفقر من السكان. كما أن هناك اهتمامًا بتنوع المواقف القومية، مقارنة باقتراب مقاس واحد يصلح للجميع في ظل برامج التكيف الهيكلي. وجمعت هذه السياسات الجديدة تحت عنوان "إستراتيجيات تقليص الفقر 'Poverty Reduction Strategies' (PRSs)، وتعتبر ورقة إستراتيجية تقليص الفقر Poverty Reduction Strategy Paper (PRSP) عنصرًا رئيسًا فيها. وهي وثيقة يجب على كل دولة تقديمها لكي تكون مؤهلة للحصول على مزيد من التمويل. ومع أنها مكتوبة من قبل حكومات قومية، إلا أنه ينبغي أن تتم صياغة التقرير ومقترحات السياسة بالتشاور مع منظمات المجتمع المدني والمانحين للقروض (البنك الدولي ٢٠٠٤م)، بهدف تشجيع اقتراب أكثر مشاركة تجاه التنمية القومية (انظر الفصل الخامس). وبرغم تغير الاسم، إلا أن كثيرين يزعمون أن PRSs لا تختلف كثيرًا عن SAPs وأنه برغم حدوث عملية التشاور، إلا أن نوعية المشاركة فيما يتعلق بمنح الفئات المهمشة دورًا كانت محدودة (Bradshaw and Linneker 2003; Power 2003: 175-9).

المعجزة الأسيوية

نظرا إلى تجارب أمم شرق آسيا خلال الفترة من الستينيات وحتى تسعينيات من القرن العشرين كمثال لكيف أمكن لسياسات الليبرالية المحدثة أن تؤدي إلى التنمية. فلم تشهد تلك الأمم مستويات عالية من النمو الاقتصادي فقط، بل ترافق ذلك مع تحسن ملحوظ في مستويات المعيشة دون أن يتسبب ذلك في زيادة مستويات التفاوت الاقتصادي والاجتماعي (الشكلان رقما ٢,٥، ٢,٦). وقدمت التنمية الاقتصادية للمنطقة كسلسلة من الموجات المتعاقبة، ففي أعقاب نجاح الاقتصاد الياباني في مرحلة ما بعد الحرب، شهدت البلدان أو الاقتصاديات الصناعية الصاعدة حديثًا (NICs, NIEs) كهونج كونج، وسنغافورة، وتايوان، وكوريا الجنوبية نموًّا اقتصاديًّا متعاظمًا اعتمد بدرجة كبيرة على القطاعات التصنيعية المستندة على تكثيف عنصر العمل. وفي الثمانينيات تم تبني ذلك التوجه من قبل اندونيسيا، وتايلاند، وماليزيا، فضلا عن الصين وفيتنام اللتين كانتا في بداية التحول عن سيطرة الدولة على الاقتصاد (انظر الفصل الثالث).

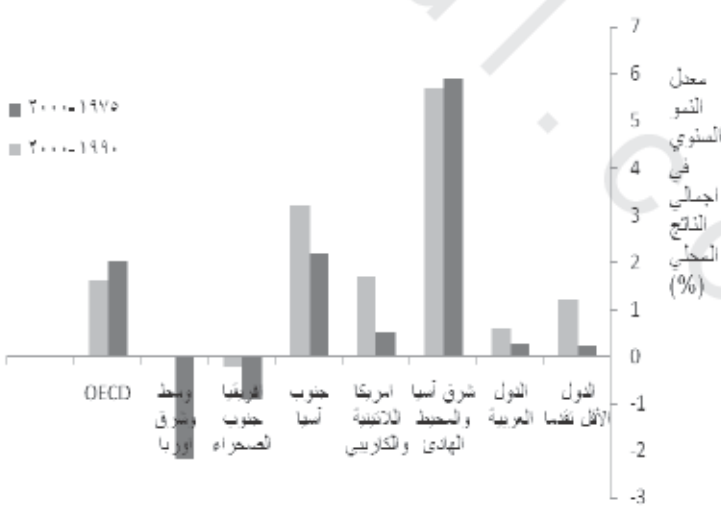

الشكل (٢,٥). معدلات النمو الاقتصادي وفقًا لمناطق العالم.

المصدر: استنادًا على بيانات من UNDP (2002: 192-3)

نمو اقتصادي عالٍ وتفاوت منخفض في الدخل	نمو اقتصادي عالٍ وتفاوت كبير في الدخل
الصين	بوتسوانا
هونغ كونغ	الجابون
اندونيسيا	ماليزيا
اليابان	موريشيوس
سنغافورة	
كوريا الجنوبية	
تايوان	
تايلاند	
نمو اقتصادي منخفض وتفاوت منخفض في الدخل	**نمو اقتصادي منخفض وتفاوت كبير في الدخل**
النمسا	الأرجنتين
استراليا	بوليفيا
بنجلاديش	البرازيل
بلجيكا	شيلي
فرنسا	كولومبيا
الهند	غانا
ايطاليا	ساحل العاج
مالاوي	كينيا
موريتانيا	المكسيك
نيبال	بيرو
باكستان	الفلبين
اسبانيا	السودان
سريلانكا	فنزويلا
سويسرا	زامبيا
المملكة المتحدة (بريطانيا)	

الشكل (٦ , ٢). النمو الاقتصادي والتفاوت في الدخل، ١٩٦٥-١٩٨٩م.

المصدر : adapted from Page (1994: Figure 2)

ملاحظات: النمو الاقتصادي المرتفع : زيادة في إجمالي الناتج المحلي الفردي لـ ٤٪ سنويًّا أو أعلى. التفاوت المرتفع في الدخل : أغنى ٢٠٪ يملكون أكثر من عشرة أضعاف ما يملكه أفقر ٢٠٪.

obeikandl.com

وفي ١٩٩٣م أصدر البنك الدولي كتاب المعجزة الشرق آسيوية الذي حاول فيه تسليط الضوء على الطرق التي مكنت أمم شرق آسيا من إنجاز التنمية الاقتصادية والاجتماعية باتباع بعض من أهم الركائز الليبرالية المحدثة، وخصوصًا، فتح الاقتصاد واسعًا للاستثمار الأجنبي والتجارة؛ وتقييد دور الدولة في الاقتصاد القومي؛ والاستثمار في رأس المال البشري، وخاصة التعليم. وقدم الكتاب هذا "النموذج الشرق آسيوي" كخطة للتنمية الاقتصادية المصحوبة بالمساواة للمناطق الأخرى من العالم. وكما يوضح ديكسون Dixon (1999: 206): "لقد تم تقديم اقتصاديات المحيط الهادئ الآسيوية الناجحة على أنها التجسيد الحي للتقليد الليبرالي المحدث وكنماذج لابد للعالم الثالث بأكمله أن يتبعها".

وفي أعقاب نشر الكتاب، تناول عدد كبير من المعلقين مدى صدقية هذا الاقتراب، منتقدين في الغالب تفسير البنك الدولي للتنمية الاقتصادية لمرحلة ما بعد الحرب في بلدان شرق آسيا. ووجهت أربعة انتقادات رئيسة لذلك التفسير. فأولا، لم يكن هناك في الحقيقة مجموعة متماسكة ومتجانسة من السياسات في أنحاء المنطقة بل تم تبني نطاق واسع من الاقترابات. ويزعم جوناثان ريج في كتابه عن جنوب شرق آسيا، "أن آسيا ليست منطقة مفردة وغير مختلفة.... ولم تمتلك آسيا معجزة وحيدة... فمن تنمية حذوة القرن لجنوب شرق آسيا... إلى إطار تفسيري عضوي يتم تجاهل المدى الذي تقوم من خلاله الإطارات القومية بدور حاسم، وربما مصيري" (Rigg 2003:11). ثانيًا، والأكثر أهمية، أن كثيرين قد انتقدوا الطريقة التي وظف من خلالها البنك الدولي التجربة الشرق آسيوية لترويج منافع التجارة الحرة والاقتصاديات المفتوحة. والحقيقة، كما يزعم كثير من الكتاب، أن كثيرًا من بلدان شرق آسيا قد أنجزت نجاحاتها الاقتصادية من خلال تدخلات حكومية هامة، فعلى سبيل المثال، يوضح آمسن Amsden (1994) الدور الحمائي في نمو صناعة النسيج في هونج كونج. ثالثًا، أخفق تقرير البنك الدولي

في الاعتراف باستمرار مستويات الفقر والتفاوت في دول المنطقة. وأخيرًا، كان استخدام مصطلح "معجزة" موضع تساؤل، حيث يعني مصطلح "معجزة" ضمنيًّا أن تلك العملية غير قابلة للتفسير. ومع ذلك، كان واضحًا أن التنمية الاقتصادية في المنطقة يمكن تفسيرها. وكما يشير جارنوت Garnaut (1998:3) فإنه :

> "لم يكن هناك شيء إطلاقًا مما يمكن تسميته "معجزة" شرق آسيا. ومع ذلك فقد كان هناك ظاهرة شرق آسيوية من النمو المتزايد المستديم، مع تعاقب اقتصاديات شرق آسيا في البدء في تكديس رأس المال، وتطبيق التقنية الحديثة، وتوظيف الموارد البشرية بكفاءة أكبر من أجل التنمية الاقتصادية".

اللوحة (٣, ٢). أبراج بترونـاس، كوالالمبور، ماليزيا.

وفي سنة ١٩٩٧م انهار نموذج الليبرالية المحدثة للتنمية الاقتصادية هذا فيما اصطلح على تسميته "بالأزمة الآسيوية". ومع أن انخفاض قيمة العملة التايلاندية "باهت"، هو الذي أشعل شرارة الأزمة الاقتصادية إلا أن اقتصاديات المنطقة كانت تعاني من تصدعات قبل تفجر تلك الأزمة. وقد كانت الأزمة مالية بشكل كبير؛ لأن سحب كميات كبيرة من رأس المال الأجنبي من المنطقة كان يعني بالنسبة لعدد من الدول أن استقرار اقتصادياتها مهدد بشكل خطير، ففي سنة ١٩٩٦م اهتزت ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد مع تراجع نمو الصادرات فضلا عن مخاوف بشأن حجم العجز الكبير في الحساب الجاري. وعندما شرع المستثمرون في سحب أموالهم من الاقتصاد التايلاندي لم تستطع الحكومة التايلاندية المحافظة على سعر صرف عملتها، الباهت، التي كان لها، مثل عدة عملات في المنطقة، سعر صرف ثابت، أي أن سعر الصرف لم يتغير ليعكس الطلب على العملة. وهذا، كما يقال، يمكن أن يسهم في خفض تكاليف التجارة الخارجية حيث لن يكون هناك احتمال لارتفاع التكاليف نتيجة لتذبذب معدل الصرف. فضلا عن ذلك يمكن لسعر الصرف الثابت أن يعزز الاستقرار الاقتصادي، لأنه يجب على سياسات الحكومة الاقتصادية المحافظة عليه. ومع تزايد خروج رأس المال، لم تستطع الحكومة التايلاندية المحافظة على معدل سعر الصرف الثابت لعملتها وكانت مجبرة على خفض قيمتها. وهذا أدى بدوره إلى تزايد هروب رأس المال من تايلاند، لكنه أدى أيضا إلى انتشار الأزمة في جميع أنحاء المنطقة. وأطلق على هذا الوضع مصطلح "العدوى" أو "الأنفلونزا الاقتصادية" (Poon and Perry 1999).

ويمكن إرجاع التأثير الكبير للأزمة التايلاندية على باقي المنطقة إلى عدة عوامل (Garnaut 1998). فقد أدرك المستثمرون الأجانب، فجأة، أنه لم يكن لديهم في الواقع إلا قدر ضئيل من الإلمام بتفاصيل العمليات الاقتصادية في المنطقة، وأنه إذا كان بمقدور الحكومة التايلاندية تخفيض قيمة عملتها الوطنية، فما الذي يمنع الحكومات الأخرى

من تغيير السياسات الاقتصادية الكلية؟ يضاف إلى ذلك، أن معظم نمو المنطقة كان مستندًا على التجارة الإقليمية البينية. ومع تفاقم عدم الاستقرار والغموض في المنطقة كانت مثل تلك التجارة مهددة. ومع اهتزاز مستويات الثقة، تزايد حجم التمويل المتجه خارج المنطقة. وكان لذلك الأمر آثار مدمرة على مستويات النمو الاقتصادي (انظر الشكل ٢,٧)، فضلا عن مستويات الفقر بين جماهير الشعوب.

ومع أن الشعور بالأزمة كان شاملا في المنطقة، إلا أن التجارب كانت، بالطبع، مختلفة واستطاعت بعض البلدان مواجهة العاصفة بدرجة أكبر كفاءة من غيرها. وكما كان "للمعجزة" أبعاد عديدة، فإن "الأزمة" كذلك لم تكن تجربة عامة مشتركة. فقد شهدت إندونيسيا وتايلاند، وكوريا الجنوبية جميعًا معدلات نمو اقتصادي سالبة بعيد وقوع الكارثة، بينما لم تشهد كل من تايوان واليابان إلا تغيرات محدودة في معدلات النمو في إجمالي الناتج المحلي (الشكل ٢,٧).

ومع أن الأزمة الآسيوية في سنة ١٩٩٧م وجهت، بالتأكيد، ضربة قوية للبنك الدولي والمؤسسات والحكومات الأخرى التي قدمت شرق آسيا كنموذج يحتذى للسياسات التنموية الناجحة، إلا أن تفسيرات البنك الدولي لأسباب الأزمة ركزت على إخفاق حكومات المنطقة في اتباع الاقتراب الليبرالي المحدث بشكل صحيح. فتدخلات الحكومة في الاقتصاد، التي تم تجاهلها بشكل كبير في المعجزة الشرق آسيوية أصبحت عندئذ العنصر الرئيس المتسبب في حدوث الأزمة (Dixon 1999). وتم تطبيق "حزم إنقاذ" صندوق النقد الدولي في جميع أنحاء المنطقة، التي كانت شبيهة جدًّا بسياسات التكيف الهيكلي وتضمنت شروطًا مثل مزيد من الانفتاح فيما يتعلق بالملكية الأجنبية في البنوك والقطاعات المالية. وساعد هذا الدعم المالي المقدَّم من صندوق النقد الدولي اقتصاديات المنطقة على استعادة استقرارها وبدأت معها معدلات النمو في التحسُّن.

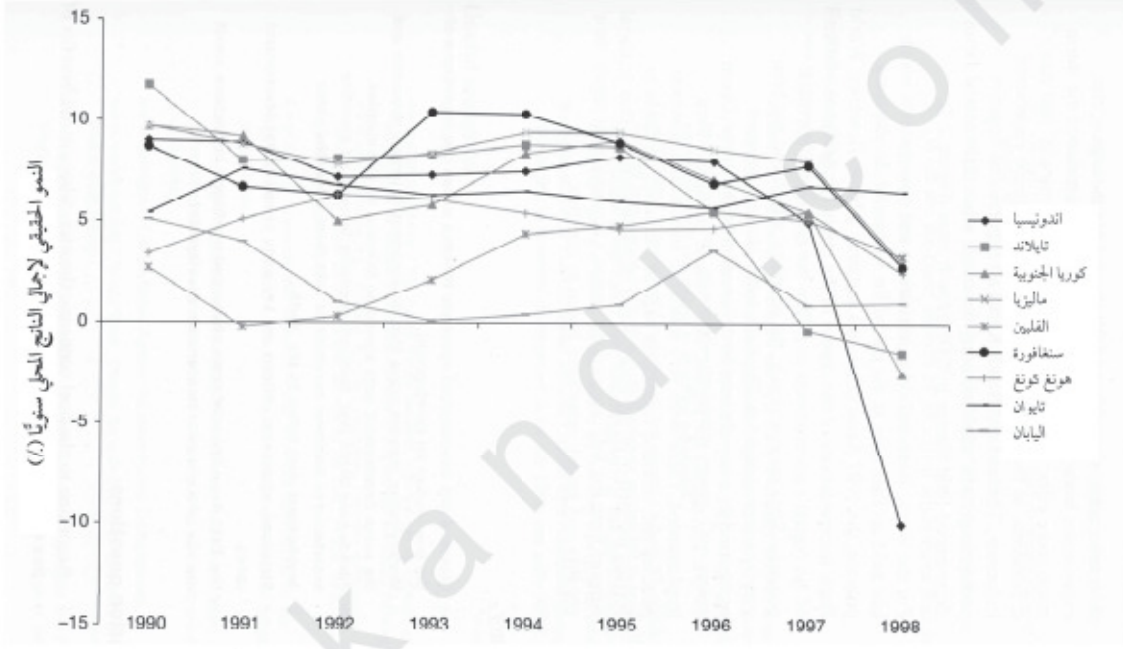

الشكل (٢,٧). معدلات النمو الاقتصادي لشرق آسيا، ١٩٩٠-٨.

المصدر: استنادًا إلى بيانات من (Garnaut (1990: 22

obeikandl.com

خلاصة

- تؤكد النظريات الكلاسيكية والكلاسيكية المحدثة على أهمية السوق الحرة للتنمية.
- تزعم نظريات التحديث أن التنمية هي اقتصادية بشكل كبير وأنه يجب اتباع نفس المسار التنموي من قِبَل كل البلدان.
- ركزت بلدان الشمال في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية على تقديم المساعدة لبلدان الجنوب لدفعها لتبني نفس المسار التنموي لبلدان الشمال.
- تعتبر سياسات التكيف الهيكلي عناصر أساسية للسياسة التنموية الليبرالية المحدثة.
- تحدت الأزمة المالية الشرق أسيوية المعتقدات الليبرالية المحدثة حول دور السوق في التنمية الاقتصادية.

أسئلة نقاش

١- ما منافع التجارة الحرة وفقًا للنظريات الاقتصادية الكلاسيكية؟

٢- ما هي مراحل نظرية روستو الخطية وكيف يمكن للبلدان الانتقال من مرحلة لأخرى؟

٣- ما الدور الذي اعتقد ماينارد كينز أن الدولة تقوم به في تشجيع التنمية الاقتصادية؟

٤- ما هي الخصائص الرئيسة "للمعجزة الشرق آسيوية"؟

٥- ما هي الجوانب الأساسية لسياسات التكيف الهيكلي وما هي التبعات الاجتماعية لتلك السياسات؟

openkandil.com

قراءات إضافية

Mohan, G., E. Brown, B. Milward and A. B. Azck-Williams (2000) *Structural Adjustment: theories, practice, and Impacts,* London: Routledge. يقدم عرضًا ميسرًا لخلفية التكيف الهيكلي، ماذا تشمل والتبعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وهناك أيضًا اعتبار لبديل ممكن للتكيف الهيكلي.

Toye, J. (1993) *Dilemmas of Development*, 2nd edition, Oxford: Blackwell. يمثل اختبارًا دقيقًا للتحول من الاقترابات الكينزي للتنمية الاقتصادية إلى مثيلاتها النيوليبرالية ويمكن أن يجد بعض الطلاب المحتوى الاقتصادي صعبًا نوعًا ما إلا أن الكتاب يمثل مراجعة ممتازة لتلك النقاشات.

World Bank (1993) *The East Asian Miracle,* Oxford: OUP. مثالا ممتازًا لاقترابات المؤسسات المالية الدولية للتنمية الاقتصادية في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات.

مواقع مفيدة على الشبكة العالمية

www.adamsmith.org the Adam Smith Institute, which aims to increase awareness of the work of Adam Smith and the role of market-led economic development.

www.brettonwoods.org Bretton Woods Committee. Provides information about international financial matters and the of the IMF, World Bank and WTO in global economic policy.

www.imf.org International Monetary Fund. Provides information on the approaches and activities of the IMF. Useful material on structural adjustment programmes.

www.oecd.org Organization of Economic Cooperation Development. Provides information about the organization's activities, including official development assistance.

www.usaid.gov United States Agency for international Development.

www.Worldbank.org world Bank. Details activities of all members of the World Bank Group.

www.worldbank.org/poverty/strategies Poverty Reduction Strategies and PRSPs. World Bank site explaining PRSPs, including PRSPs from a range of countries.